

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أرفق طيه التقرير الوطني لجمهورية البرازيل الاتحادية عن التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي المزمع عقده خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ماريا لوزا ريبيرو فيوتي

السفيرة

الممثلة الدائمة

* E/2010/100



الرجاء إعادة الاستعمال

020610 020610 10-35465 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة
التقرير الوطني للبرازيل بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في
مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

تضع الخطة الوطنية الثانية للسياسات المتعلقة بالمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الحسبان الالتزامات الدولية التي تعهدت بها البرازيل. وقد جرى وضع هذه الخطة بتنسيق من الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة، وشارك في وضعها ٢٢ جهازا وطنيا و ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة برازيلية استمع إليهن في المؤتمرات الوطنية ومؤتمرات البلديات والولايات. وجرى توسيع الهدف الأولي المتعلق بالحد من الفقر ليشمل جزءا رابعا يضاف إلى مستويات الفقر التي حددت في عام ١٩٩٠ وتم بلوغها بالفعل في عام ٢٠٠٧. ومكن برنامج الاستحقاق الأسري والبرامج الاجتماعية الأخرى من الحد من نسبة معدل عدد الفقراء من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالتعليم، هناك زيادة طفيفة في معدل عدد المتحقات بالتعليم بجميع مراحله. ويجري تنفيذ برنامج المساواة بين الجنسين والتنوع في المدرسة لاعتبارات تملئها أسباب، من بينها مثلا ضرورة استئصال الأفكار النمطية تجاه نوع الجنس والعرق. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧، سجل في وفيات الأمهات عن كل ١ ٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء انخفاض من ١٤٠ إلى ٧٥ حالة وفاة. وفي إطار العمل من أجل بلوغ الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية، تم وضع وتنفيذ الميثاق الوطني للحد من وفيات الأمهات، وخطة الحد من وفيات الأطفال في منطقة الأمازون القانونية وفي الشمال الشرقي، وتدابير أخرى. ويتضمن الميثاق الوطني للتصدي للعنف ضد المرأة إجراءات ينفذها ١١ جهازا اتحاديا، وتنفذها الولايات والبلديات. وجرى إنشاء شبكة للخدمات الخاصة بالمرأة من ضحايا العنف تشمل خدمة الاتصال المجاني بالرقم ١٨٠. ويجري تنفيذ خطة وطنية للتصدي للاتجار بالأشخاص تتضمن إجراءات لمنع الاتجار، وتدريب الموظفين، وتقديم خدمات الرعاية لضحايا الاتجار. وتحتضن الخطة الوطنية للعمل اللائق منظور المساواة في مجال العمل. ويستعان في التصدي لمظاهر التمييز ببرنامج العمل من أجل المساواة بين الجنسين، وبخط الائتمان الذي فتحه البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية لخدمة المرأة، وبرامج أخرى. ولزيادة المشاركة النسائية في ممارسة الحكم، عدلت في عام ٢٠٠٩ التشريعات الانتخابية. وتعمل الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة، والكتلة النسائية في الكونغرس الوطني، والمحفل الوطني للدوائر النسائية للأحزاب السياسية من أجل التشجيع على ترشيح نساء لشغل المناصب، وتغيير العقلية الاجتماعية.

المحتويات

الصفحة

٤ مقدمة
٤ السياسات المتعلقة بالمرأة.
٥ المرأة والفقر
٦ تعليم المرأة وتدريبها
١٠ المرأة والصحة
١٢ العنف ضد المرأة
١٥ المرأة والاقتصاد
١٨ المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار
٢٢ المراجع

مقدمة

١ - أصبحت السياسات الاجتماعية لفائدة أضعف الفئات وسياسات تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر عنوانا لحكومة الرئيس لويز إيناسيو لولا ده سيلفا منذ أن تسلم منصبه لفترة ولايته الأولى. وتتوخى هذه السياسات الالتزامات الواردة في كل من أهداف الألفية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك الالتزامات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدّق عليها في عام ١٩٨٤، والاتفاقية الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه - اتفاقية بلين دو بارا، التي صدّق عليها في عام ١٩٩٥، وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال - بروتوكول بالرمو الذي صدّق عليه في عام ٢٠٠٤.

السياسات المتعلقة بالمرأة

٢ - تتولى الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة التي ترأسها وزيرة دولة، مسؤولية القيام، إلى جانب القطاعات الأخرى للدولة، بتنسيق الجهود الرامية إلى مراعاة مطالب المرأة واحتياجاتها وإمكاناتها في كامل عملية صياغة السياسات العامة وتنفيذها.

٣ - ويتضح التكامل فيما بين مختلف القطاعات الحكومية بجلاء في الخطتين الوطنيتين للسياسات المتعلقة بالمرأة المنبثقتين عن المؤتمرين الوطنيين للسياسات المتعلقة بالمرأة، اللذين عقدا في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وآب/أغسطس ٢٠٠٧. وكان هذان المؤتمران قد أشركا مباشرة في وضع الخطتين، في مؤتمرات عقدت على مستوى البلديات، وأخرى عقدت على مستوى المقاطعات، أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة برازيلية قمن سويا مع الحكومة بوضع مبادئ الخطتين ومبادئهما التوجيهية.

٤ - ولئن تضمنت الخطة الأولى ما مجموعه ١٩٩ نشاطا موزعة على خمسة محاور استراتيجية، فقد جرى توسيع نطاق الخطة الثانية المقابلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لتشمل ٣٨٨ نشاطا موزعة على ١١ محورا، ويشترك في تنفيذها ٢٢ جهازا^(١). وتمثل محاورها الـ ١١ فيما يلي: الاستقلال الاقتصادي، والمساواة في مجال العمل؛ والتعليم للجميع دون تمييز؛ وصحة المرأة وحقوقها الجنسية وحقوقها الإنجابية؛ والتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة؛ ومشاركة المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار؛ والتنمية المستدامة للمناطق الريفية

(١) يمكن الإطلاع في الموقع الإلكتروني على الخطة الوطنية الثانية للسياسات المتعلقة بالمرأة (٢٠٠٨-٢٠١١) باللغات البرتغالية، والإسبانية، والإنكليزية

http://200.130.7.5/spmu/portal_pr/destaques_plano_nacional_pr.htm

والمدن والمناطق الحرجية؛ والحق في الأرض والمسكن اللائق والهياكل الاجتماعية الأساسية؛ والثقافة، والاتصال، ووسائل الإعلام؛ ومكافحة العنصرية، والتحيز الجنساني، والسحق؛ وسدّ الفروق بين الأجيال؛ وإدارة الخطة ورصدها^(٢).

٥ - ويجري تعزيز دوائر تنفيذ السياسات العامة في الكيانات الأخرى للدولة الاتحادية بالتشجيع على وضع خطط على مستوى الولايات والبلديات للسياسات المتعلقة بالمرأة. ويبلغ الآن عدد الوكالات المعنية بالشؤون الجنسانية في الولايات ٢٢ وكالة، وهناك ٢٧٧ أمانة أو هيئة تنسيق، أو خلية بلدية. وهناك ٢٣ مجلس ولاية لحقوق المرأة، و ٣٤٥ مجلسا بلديا تعمل بدورها على نحو متسق مع السلطات العمومية.

المرأة والفقر

٦ - يشير التقرير الوطني لرصد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ إلى استمرار تدني مستويات الفقر والعوز، وإلى أن هناك انخفاضا معقولا في الفرق بين الأغنياء والفقراء وإن ظل الفرق مرتفعا. وتم على نحو طوعي توسيع الهدف الذي وضع في البداية للحد من الفقر: تقرر التزول بمستوى الفقر بحلول عام ٢٠١٥ إلى ربع مستواه في عام ١٩٩٠. وقد حققت منذ عام ٢٠٠٧ هذه النتيجة الموسعة، بل وتم تجاوزها في عام ٢٠٠٨.

٧ - ومن التدابير الرئيسية التي اتخذتها حكومة البرازيل للقضاء على الفقر، هناك برنامج الاستحقاق الأسري. ويتطلب هذا البرنامج الذي ينقل الموارد مباشرة إلى الأسر، والذي يعتبر أكبر برنامج من نوعه في العالم، استيفاء بعض الشروط. وتتمثل الشروط في الخضوع للفحص في فترة ما قبل الولادة، ومتابعة الحالة التغذوية والصحية، وارتياح الأطفال والمراهقين لمؤسسة تعليم نظامي. ويبلغ عدد المستفيدين حاليا من برنامج الاستحقاق الأسري ١٢,٤ مليون أسرة، أي أكثر من ٤٣ مليون شخص.

٨ - ووفقا لقيمة المبلغ المنقول إلى الأسر المدرجة أسماؤها في سجل أوحده، تصنف الأسر بين أسر فقيرة وأسرة مدقعة الفقر. ويجري في ٩٤ في المائة من الحالات تسليم المبلغ إلى الأسر باسم امرأة. ذلك أن المستفيدين من البرنامج والقائمين على إدارته على حد سواء

(٢) لكفالة استمرار أنشطة الرصد والتقييم والمراقبة الاجتماعية الواردة في الخطة الوطنية للسياسات المتعلقة بالمرأة، تم إنشاء لجنة تنسيق ورصد الخطة تتألف من ١٦ وزارة أو أمانة. وفي عام ٢٠٠٠، تم إطلاق المرصد البرازيلي للمساواة بين الجنسين وعهد إليه بتقديم المعونة لصياغة وتحسين السياسات الجنسانية والسياسة العامة، بشكل عام سواء على المستوى الاتحادي، أو على مستوى الولايات والبلديات. ويتكون المرصد من خمسة أفرقة عاملة في مجالات استراتيجية: المؤشرات، السياسة العامة، التشريعات، المجال الدولي والاتصالات ووسائل الإعلام.

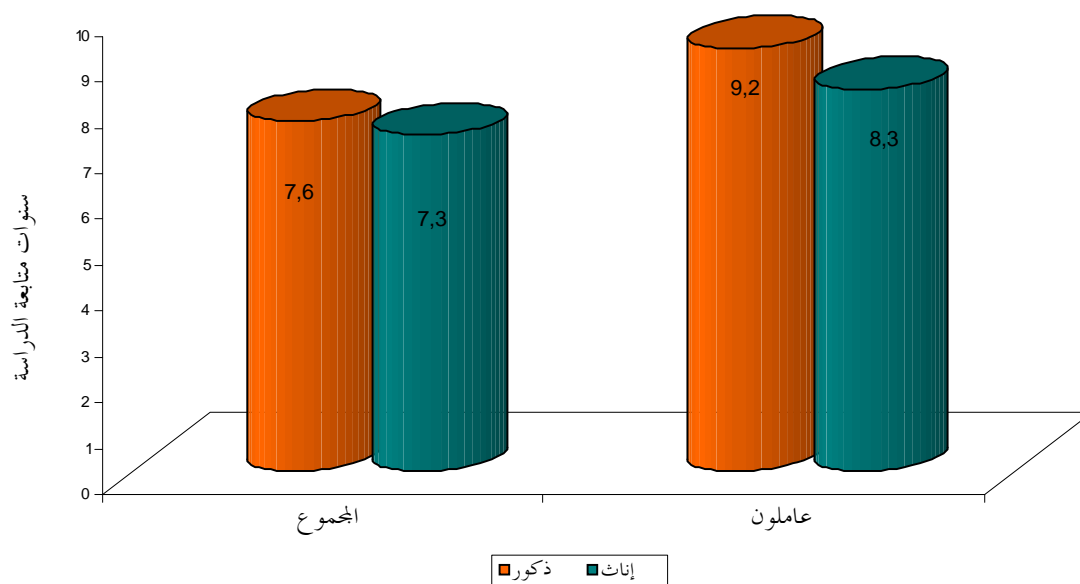
متفقون على أن من الأفضل تسجيله باسم المرأة من منطلق أنها أدرى باحتياجات الأسرة، وعادة ما تنفقه على المواد الغذائية وتتقاسمه مع أولادها. وتتمثل المظاهر الرئيسية للأثر المترتب على البرنامج في الوضع الاجتماعي للمرأة المستفيدة منه في اكتسابها أهمية استمدتها من انضمامها إلى عداد المستهلكين؛ وتوسع نطاق نفوذها المتزلي بحكم القدرة الشرائية التي اكتسبتها بذلك الاستحقاق، وتغير النظرة إليها كمواطنة بحصولها على أوراق الهوية.

٩ - ومن النتائج التي أسفر عنها تنفيذ برنامج الاستحقاق الأسري وغيره من السياسات الاجتماعية، انخفاض معدل الفقر بين مجموع الذين تعادل قدرتهم الشرائية اليومية يعيشون ما يقل عن ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا في الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ من ١٢ في المائة إلى ٤,٨ في المائة.

تعليم المرأة وتدريبها

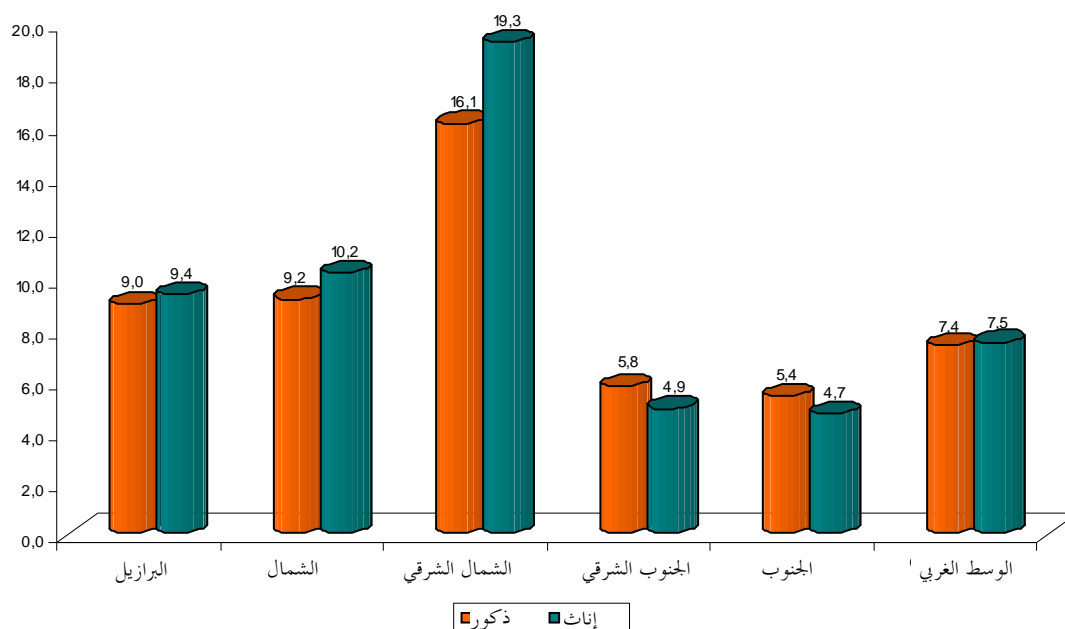
١٠ - أصبح للنساء حضور متزايد في جميع مراحل التعليم في البرازيل. فهن أغلبية في التعليم المتوسط والجامعي ويشكلن في البلد أكبر عدد من حملة المنح في مرحلتي الإعداد لنيل الأستاذية والدكتوراه. ففي عام ٢٠٠٨، كان متوسط سنوات الدراسة في حالة الإناث اللاتي لا تقل أعمارهن عن ١٥ عاما ٧,٦ عام مقابل ٧,٣ عام بالنسبة للذكور. (الرسمان البيانيان الأول والثاني). وتشمل النتائج الجيدة المحرزة في تعليم الإناث من الفئات العمرية الأصغر سنا، غير أن ذلك لا ينطبق على الفتيات من الفئات العمرية الأكبر سنا. ونظرا لتكافؤ فرص التسجيل، وهذا ما جري التحقق منه عموما، ووجود تفوق طفيف لفائدة المرأة، فإن تدابير التمييز الإيجابي لا تشمل سوى فئات مثل الشعوب الأصلية، وسكان الريف، ومجتمعات الكيلومبولاس (العبيد السابقون الذين هربوا من أسيادهم)، والمنحدرون من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وغيرهم.

الرسم البياني الأول
متوسط عدد سنوات متابعة الدراسة لسكان الحضر الذين لا تقل أعمارهم عن
١٥ عاماً، وأعدادهم وعدد العاملين منهم وتوزيعهم حسب نوع الجنس.
البرازيل، ٢٠٠٨



المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. خلاصة المؤشرات الاجتماعية ٢٠٠٨. تحليل الظروف المعيشية (ريو دي جينيرو، ٢٠٠٨).

الرسم البياني الثاني
معدل الأمية بين السكان الذين هم في سن العاشرة، وتوزيعه حسب نوع الجنس.
البرازيل، ٢٠٠٨

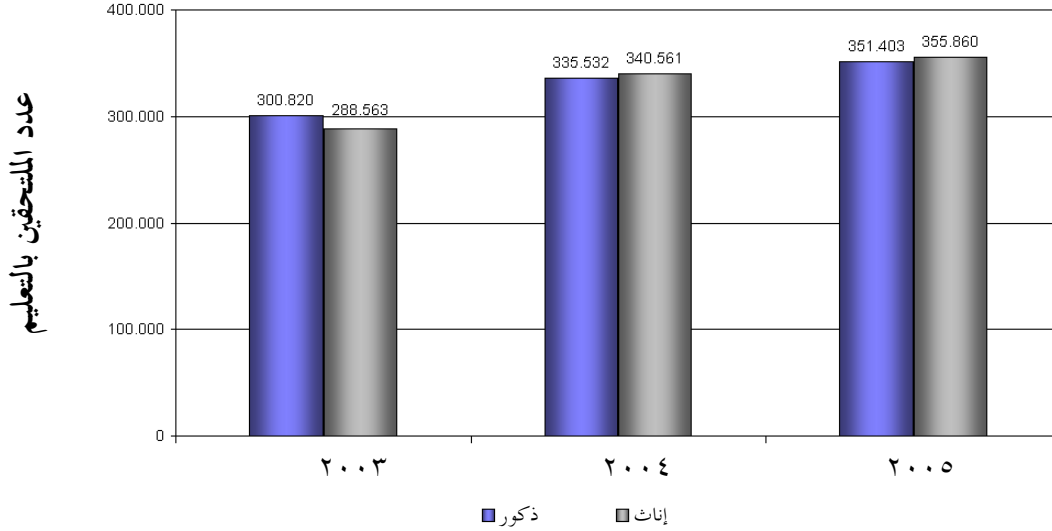


المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. خلاصة المؤشرات الاجتماعية ٢٠٠٨. تحليل الظروف المعيشية (ريو دي جينرو، ٢٠٠٨).

١١ - وفيما يتعلق بالتعليم المهني والتكنولوجي، ارتفع عدد الملتحقين به، ويفوق عدد البنات قليلا عدد البنين (الرسم البياني الثالث)، بيد أن عدد البنين لا يزال هو الغالب فيما يسمى بالمهن التي تعتبر حكرا على الذكور - الصناعة والإعلامية، والزراعة وتربية الماشية، ويشذ عن ذلك قطاع الإنشاءات المدنية إذ تم فيه تدريب عدد كبير من النساء. غير أن عدد النساء لا يزال هو الغالب في الدورات التدريبية المرتبطة بالقطاع الصحي.

الرسم البياني الثالث

عدد المتحقين بالتعليم المهني، وتوزيعه حسب السنة، ونوع الجنس، في البرازيل: ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥



١٢ - بيد أنه بالرغم من هذه المكاسب، لا تزال هناك مطالب أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين: توعية الموظفين العموميين من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات؛ وتدريب العاملين منهم على المستوى الوطني؛ والتصدي على نحو شامل للمسألة الجنسانية في جميع مقررات التعليم الأساسي، وما فوقه؛ وإعداد المواد البيداغوجية والتوجيهية ليستعين بها المدرسون في الأعمال التطبيقية في قاعات الدرس.

١٣ - وللتغلب على الأفكار الجنسانية النمطية تجاه الأعراق والميول الجنسية، تضع وزارة التعليم منذ عام ٢٠٠٥، بالتنسيق مع أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة برنامج المسائل الجنسانية والتنوع في المدارس العامة، ويتمثل هذا البرنامج في تدريب العاملين في هذه المدارس على حسن التعامل في قاعات الدرس مع عنصر التنوع، وعلى سبل التغلب على المواقف والسلوكيات المتحيزة.

١٤ - وبالإضافة إلى هذه الجهود المبذولة لوقف انتشار الأفكار الجنسانية النمطية في مجال التعليم، هناك برنامج المرأة والعلم الجاري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٥ لتشجيع الإصدارات العلمية، وتناول العلاقات الجنسانية في البلد بالدرس، وتعزيز مشاركة المرأة في مجال العلوم والوظائف الأكاديمية. ويشمل البرنامج ما يلي: '١' جائزة إقامة المساواة بين الجنسين، ويتعلق الأمر بمسابقة لتحرير مواضيع ومقالات علمية موجهة إلى تلاميذ التعليم المتوسط، والتعليم العالي وطلبة الدراسات العليا طالت نسختها الأخيرة جمهوراً من ٥ ٠٠٠ طالب

تقريباً؛ و '٢' نشرة البحوث في مجال الدراسات الجنسانية، والمرأة والحركات المناهضة بحقوق المرأة؛ و '٣' اللقاء الوطني لخلايا ومجموعات البحوث - التفكير العلماني والمراعي للمساواة بين الجنسين.

١٥ - ويركز مشروع ألف امرأة أيضاً على تعزيز المساواة والتصدي للعنف، وفتح باب الوصول إلى التعليم. وفي نهاية عام ٢٠١٠، سيقدّم تدريب تقني وتكنولوجي لفائدة ألف امرأة تقريباً من النساء المحرومات من منطقتي الشمال والشمال الشرقي، وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يزاوله كل مجتمع من مجتمعاتهم المحلية. ويرمي هذا البرنامج الذي يقوم على ثلاثة محاور وهي، التعليم، والمواطنة، والتنمية المستدامة، إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي عن طريق التدريب الموجه نحو تحقيق الاستقلالية، وإيجاد بدائل تكفل الالتحاق بسوق العمل.

المرأة والصحة

١٦ - اتساقاً مع الخطتين الوطنيتين الأولى والثانية للسياسات المتعلقة بالمرأة اللتين وضعتهما أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة، تضع وزارة الصحة عدداً كبيراً من البرامج والإجراءات الخاصة بصحة المرأة على وجه الحصر. ومن العوامل الهامة في تأمين استفادة الجميع على قدم المساواة من كامل الخدمات الصحية، تعميم منظور التنوع والمطالب الخاصة بالنساء أياً كانت منطقة منشأها وأياً كانت حالتها سيان إن كانت من نساء الشعوب الأصلية، أو من النساء السود، أو سحاقيات، أو ذات ميول جنسية مزدوجة، أو مرافقة، أو امرأة شابة أو كبيرة، أو سجنية ومن سكان الريف، أو من ضحايا العنف أو حاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، يجري منذ عام ٢٠٠٤ تنفيذ السياسة الوطنية للرعاية الشاملة لصحة المرأة^(٣).

١٧ - وتراجع وفيات الأمهات تدريجياً. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧، كان هناك انخفاض من ١٤٠ إلى ٧٥ حالة وفاة عن كل ١٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء. ولتذليل التحدي الكبير المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى ٣٥ حالة وفاة عن كل ١٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥، بدأ في عام ٢٠٠٤ العمل بالميثاق الوطني لتخفيض وفيات الأمهات، الذي سلّم به باعتباره

(٣) في البرازيل، تعرض أعمال وخدمات الصحة أجهزة ومؤسسات حكومية (تابعة للحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات والبلديات)، وكذلك المؤسسات العامة لمراقبة الجودة، والبحوث وإنتاج المدخلات، والأدوية، بما في ذلك الدم ومشتقاته ومعدات الصحة. وتشكّل هذه المجموعة من الأعمال والأنشطة النظام العام للصحة، وفقاً لما تنص عليه المادة ٤ من القانون الأساسي لنظام الصحة العام - الخدمة الصحية الموحدة (القانون رقم ٨٠٨٠ لعام ١٩٩٠).

استراتيجية ابتكاره لتعبئة المجتمع لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الميثاق، الذي قبلته جميع ولايات البرازيل البالغ عددها ٢٧ ولاية، يجدر بالذكر العمل الذي تقوم به في البلد، اللجان المعنية بوفيات الأمهات، وعددها ألف لجنة تقريبا، على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والولايات والبلديات.

١٨ - وترمي خطة الحد من وفيات الأطفال في منطقة الأمازون القانونية والشمال الشرقي إلى الحد بحلول عام ٢٠١٠ من معدل وفيات الأطفال والرضع بنسبة ١٥ في المائة في ٢٥٠ بلدية من البلديات ذات الأولوية في هذه المناطق الحساسة. ولذا، تشمل الخطة القيام، في وزارات الصحة على مستوى الولايات والبلديات بزيادة عدد أفرقة صحة الأسرة المعنية بالرعاية السابقة للولادة وأثناء الولادة، ورعاية المواليد الجدد؛ وزيادة عدد الأسرة في وحدات الرعاية الفائقة، ووحدة الرعاية الوسيطة؛ وتكييف الحيز المادي في أقسام التوليد والمستشفيات؛ وخدمات النقل الآمن للقوالب والمواليد الجدد؛ وتوسيع شبكة مصارف اللبن البشري؛ وتأهيل كل من أطباء الأطفال وأمراض النساء؛ والعاملين الذين يساعدون في إجراء عمليات التوليد العاجلة وفي حالات الطوارئ؛ والعاملين في النقل والإعلام والمراقبة في المجال الصحي؛ وإدارة المعلومات - زيادة نطاق تغطية نظم المعلومات المتعلقة بالوفيات والمعلومات المتعلقة بالمواليد الجدد، وجودة تلك النظم؛ وإجراءات مراقبة الأوبئة المتسببة في وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وإرساء لجان لوفيات الأطفال والأمهات؛ وتعزيز المراقبة والتعبئة الاجتماعية؛ وتشجيع البحوث الإقليمية في المواضيع المتصلة بوفيات الأطفال والأمهات.

١٩ - وتشكل السياسة الوطنية للحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية أداة لزيادة عدد وتنوع وسائل منع الحمل التي توزع على النساء اللاتي هن في مرحلة الإنجاب. وتنطلق هذه السياسة من مفهوم واسع لصحة المرأة يرمي إلى منع حالات الحمل غير المرغوب، والحد من حالات الإجهاض المستحث ووفيات الأمهات التي تترتب عليه. وتتمثل المحاور الثلاثة لهذه السياسة في زيادة الكميات المعروضة من وسائل لمنع الحمل يمكن الرجوع عنها، وتحسين الوصول إلى إجراء عملية التعقيم الطوعي، والأخذ بالإنجاب بالاستعانة بوسائل مساعدة في النظام الأوحد للصحة^(٤).

٢٠ - وشجعت السياسة الوطنية لتنظيم الأسرة التي استهلكت في عام ٢٠٠٧ على اتخاذ عدة إجراءات، من بينها إدراج جراحة قطع القناة المنوية ضمن الخيارات التي تطرحها

(٤) منذ إطلاق السياسة الوطنية للحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في عام ٢٠٠٥، توزع وزارة الصحة وسائل منع الحمل على المستفيدين من الخدمة الصحية الموحدة: حبوب وحبوبات منع الحمل (منذ عام ٢٠٠٦)، وموانع الحمل التي تقدم عن طريق الحقن، واللواكب، والواقي الذكري ووسيلة الجهاز الرحمي.

السياسة الوطنية في مجال الجراحات الاختيارية، وتعميم وسائل منع الحمل على الصيدليات والمحال التي تستوفي شروط برنامج الصيدلية الشعبية البرازيلية وبيعها بتخفيض في أسعارها تصل نسبته حتى إلى ٩٠ في المائة. وتم الحصول منذ عام ٢٠٠٨ على ألف مليون واق ذكرى بغرض توزيعها، وكثفت الأنشطة الإعلامية التي تعرف بوسائل منع الحمل.

٢١ - وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ترمي الخطة المتكاملة للحد من أعداد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي إلى توجيه سبل إرساء وتنفيذ أنشطة مشتركة فيما بين القطاعات قادرة على تعجيل الوصول إلى مدخلات الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ومن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتشخيص هذه الأمراض ومعالجتها. ويصل عدد خطط العمل القائمة على مستوى الولايات، والرامية إلى الحد من انتشار العدوى المرتفع بخاصة بين النساء الكبار المتزوجات، إلى عشرين خطة.

٢٢ - ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر، هناك خطة العمل لمكافحة سرطان الثدي وعنق الرحم، التي أتاحت إمكانية الزيادة في إجراء عمليات للكشف عن سرطان الثدي بالأشعة، وفحص عينات من أنسجة الثدي والكشف بالمنظير على عنق الرحم، والحد من حالات اللجوء إلى الحل الجراحي الجذري الذي يحدث تشوهات؛ واتخاذ إجراءات في مجال الرعاية في مجال التوليد، كتدريب الأطباء والممرضين على تقديم الخدمات في حالات الطوارئ، وتسيير حملات للتشجيع على الإجهاض العادي؛ وهناك البرنامج الوطني للمصابين بفقر الدم المنجلي، ويركز هذا البرنامج على النساء اللاتي هن في سن الإنجاب؛ وهناك خدمة الرعاية المتنقلة في حالات الطوارئ.

العنف ضد المرأة

٢٣ - منذ أن بدأت في عام ٢٠٠٣ صياغة السياسة الوطنية لتصدي للعنف ضد المرأة، وتنفيذها، اتخذت إجراءات ترمي إلى منع العنف ضد المرأة وتقديم المساعدة إليها وكفالة حقوقها في مختلف المجالات.

٢٤ - وأنشأ قانون التصدي للعنف المنزلي والأسري (القانون ١١,٣٤٠ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، المسمى قانون ماريلا ده بانيه) آلية لمنع العنف المنزلي والأسري ضد المرأة يعتبرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنها تمثل واحدا من ثلاثة تشريعات هي الأكثر تقدما في العالم في مجال التصدي للعنف ضد المرأة. ويستند هذا التشريع

إلى الصكوك الدولية التي وقعتها البرازيل وينص في جملة أمور على إنشاء محاكم تبت في قضايا العنف المتزلي والعنف الأسري ضد المرأة، وفي تدابير مساعدة وحماية النساء من ضحاياهن.

٢٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أطلقت الحكومة الاتحادية الميثاق الوطني للتصدي للعنف ضد المرأة، ويتضمن هذا الميثاق الإجراءات المعتمدة تنفيذها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويركز بوجه خاص على المرأة الريفية، والنساء السود، ونساء الشعوب الأصلية، وفقا لخصائص كل فئة منهن، ولشكل التمييز الذي يتعرضن له، وبناء على كونهن يمثلن أضعف الفئات الاجتماعية. ويشارك في بلورة الميثاق ١١ وزارة وأمانة في المجموع، بالإضافة إلى الولايات والبلديات والشركات العامة، والسلطة القضائية، ومكتب المدعي العام، وهيئات دولية ومنظمات غير حكومية. ويتمثل هدف الجميع في التصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق منع العنف ضد المرأة ورعاية وحماية النساء من ضحايا هذا العنف وكفالة حقوقهن، والعمل على إحداث تغيير في الثقافة السائدة يشجع مواقف المساواة وقيم الاحترام المطلق للتعددية والسلام.

٢٦ - وينص القانون في محاوره الاستراتيجية الأربعة على إجراءات من قبيل ما يلي: (أ) بناء مراكز الإحالة لخدمات صحة المرأة وإعادة تشكيل تلك المراكز وتجهيزها بمعدات جديدة، والمأوى، والمفوضيات المتخصصة في تقديم الخدمات الخاصة بالمرأة، والمحاكم المختصة بالعنف المتزلي والأسري ضد المرأة ومكاتب الدفاع العام عن المرأة؛ و (ب) تدريب العاملين في شبكة تقديم الخدمات للنساء من ضحايا العنف؛ و (ج) دعم مبادرات منع العنف ضد المرأة وتعزيز حقوق الإنسان للسجينات؛ و (د) توسيع وتوطيد محطة خطوط خدمات المرأة - اتصلوا بالرقم ١٨٠؛ و (هـ) تعزيز وتسيير حملات لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له؛ و (و) إرساء السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ و (ز) تدريب موظفي التعليم في المواد الدراسية الحالية التمييز.

٢٧ - ويوجد حاليا في البلد ٦٨ مأوى، و ١٤٦ مركز إحالة، و ٥٦ خلية متخصصة تابعة لمكتب الدفاع العام، و ٤٧٥ مفوضية أو مركزا متخصصا في خدمات المرأة، و ١٤٧ محكمة متخصصة أو محكمة جنائية ابتدائية من المحاكم التي جرى تكييفها بما يستجيب لمقتضيات البت في موضوع العنف المتزلي والعنف الأسري، و ١٤ خلية متخصصة في مكاتب المدعين العامين للولايات و ٥ مكاتب لإقامة العدالة، و ٨ خلايا لمكافحة الاتجار بالأشخاص و ٧ دوائر لمساءلة المعتدين.

٢٨ - وكانت محطة خطوط خدمات المرأة - اتصلوا بالرقم ١٨٠، وهي خدمة بدأت الحكومة الاتحادية في تقديمها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قد تلقت ٤٠١ ٧٢٩ اتصالاً في عام ٢٠٠٩، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة قدرها ١,٨٩٠ في المائة بالمقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٦. ونظراً لأن هذه المحطة تقدم خدماتها دون مقابل، فقد أصبحت تشكل بوابة الدخول إلى شبكة تقديم الخدمات للنساء من ضحايا العنف، وتقدم المحطة، بالإضافة إلى ذلك، معلومات هامة تساهم في إيجاد سبل تمويل السياسات العامة للتصدي للعنف ضد المرأة.

٢٩ - وهناك حملة كبيرة أطلقت في عام ٢٠٠٨، وهي الحملة الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة من سكان المناطق الريفية والخرجية. ويتمثل الهدف من هذه الحملة التي ترفع شعار "حياة المرأة ملك يديها - من حق نساء المناطق الريفية والخرجية أن يعيشن حياة خالية من العنف"، في تزويد جميع نساء المناطق الريفية والخرجية بالمعلومات اللازمة عن العنف المنزلي والعنف الأسري والسبل المتاحة للتصدي له. وتتمثل هذه الحملة المركزة على العاملات الريفيات، والعاملات في مزارع جوز الهند، والمرأة الريفية المنحدرة من أصل أفريقي، ونساء طائفة الكيلومبولاس، والنساء في منطقة الأمازون، والعاملات في غراسية أشجار المطاط، والفلاحات، في إنشاء مكاتب ثقافية، وأنشطة في المدارس، وإخراج برامج ومسلسلات تلفزيونية للاضطلاع بأنشطة تربوية تهدف إلى إنشاء شبكة تضامن لإنهاء العنف ضد المرأة.

٣٠ - وفيما يتعلق بالاتجار، اعتمدت في عام ٢٠٠٨ الخطة الوطنية للتصدي للاتجار بالأشخاص، وتحدد هذه الخطة الإجراءات التالية: (أ) دعم المشروع التجريبي لتنظيم شبكة للخدمات الخاصة بالمرأة وطرح مقترحات منهجية لخدمة النساء من ضحايا، فضلاً عن تعزيز العمل المضطلع به لمنع الاتجار؛ و (ب) اتخاذ إجراءات للتدريب على تقديم الخدمات للمرأة وتوسيع شبكة تقديم الخدمات إليها من منظور التصدي للاتجار؛ و (ج) تدريب جميع العاملات في محطة خطوط خدمات المرأة - اتصلوا بالرقم ١٨٠، على تقديم الخدمات المناسبة للنساء من ضحايا الاتجار؛ و (د) دعم إنشاء مراكز الإحالة لخدمات النساء من ضحايا العنف في المناطق الحدودية الجافة. وفي هذا الصدد، وقعت البرازيل مذكرة تفاهم مع الأرجنتين، وباراغواي في منطقة الحدود الثلاثية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ومذكرة تفاهم أخرى مع فنزويلا، في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

المرأة والاقتصاد

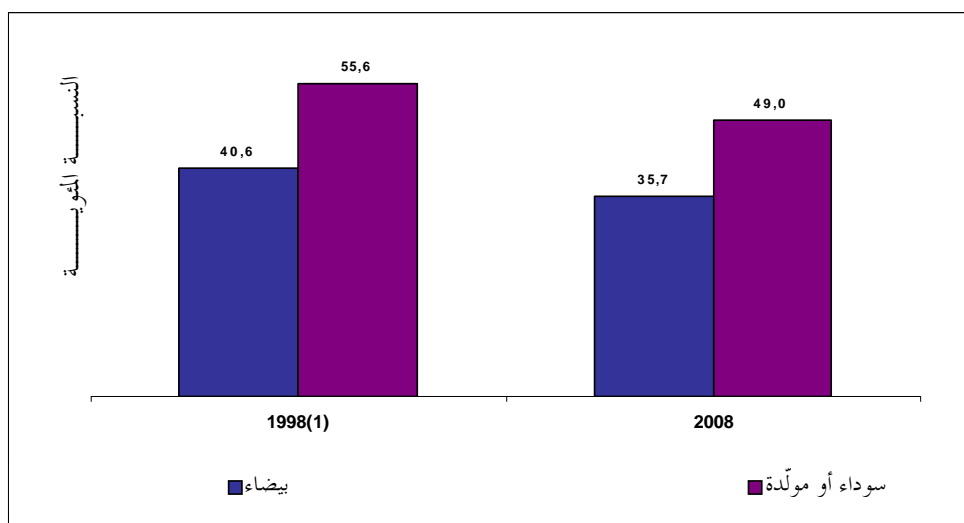
٣١ - لا تترجم المزايا النسبية التي اكتسبتها المرأة في التعليم إلى نتائج ملموسة في سوق العمل. ذلك أن مكان العمل هو الحيز الاجتماعي الذي تطفو فيه من جديد أوجه التمييز وعدم التكافؤ. وبالإضافة إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية، هناك أوجه عدم تفاوت بين الإثنيات وبين الرجل والمرأة، تساهم في ظهور ترتيب طبقي يتكرر عمليا في جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية: الرجال البيض عموما ما يكونون في وضع أفضل حالا من النساء السود للالتحاق بسوق العمل. والنساء السود هن أكثر من يعاني من وطأة التمييز الثقيلة، حيث يتعين عليهن احتياز عقبي نوع الجنس والأصل العرقي.

٣٢ - ووضعت الخطة الوطنية للعمل اللائق في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لتسهيل تنسيق ورصد وتقييم برامج عمل الحكومة الاتحادية المتعلقة بالالتزامات والأهداف التي تعهدت البرازيل بتنفيذها في إطار استراتيجية وطنية للحد من الفقر وتعزيز التنمية العادلة والشاملة والمستدامة. والخطة هي نتاج جهد مشترك بين ١٨ وزارة وأمانة نسقته وزارة العمل والتشغيل، يراعي المنظور الجنساني الذي أدخلته الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة في تلك الخطة.

٣٣ - وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٨، رفعت المرأة في معدل التحاقها بسوق العمل من ٥٢,٨ في المائة إلى ٥٧,٦ في المائة. وقابل هذا الارتفاع انخفاض طفيف في معدل الوظائف التي يشغلها رجال. ويعزى استمرار التفاوت بين الرجل والمرأة في سوق العمل أساسا إلى أن المرأة تلقى عليها أعباء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ متوسط عدد الساعات التي خصصتها المرأة البرازيلية لرعاية الأسرة والأعباء المنزلية ٢٥,١ ساعة في الأسبوع مقابل ١٠ ساعات بالنسبة للرجل.

٣٤ - وإذا ما التحقت المرأة بسوق العمل، فإنها تشغل وظائف دون الوظائف التي يشغلها الرجل من حيث الأجر والحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة النساء اللائي يعملن في وظائف تعتبر مؤقتة ٤٢ في المائة. وبلغت نسبة النساء البرازيليات اللائي يعملن خادومات منازل ١٦ في المائة. (الرسم البياني الرابع) وكان هناك أيضا فرق كبير في الأجور. ففي عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة أجور المرأة العاملة إلى أجور الرجل ٨٤ في المائة، ويزداد الفرق اتساعا بين ذوي التحصيل التعليمي الأعلى.

الرسم البياني الرابع
نسبة عدد اللائي لا تقل أعمارهن عن ١٥ عاما العاملات في مهن تعتبر عرضية،
وتوزيعهن حسب العرق. البرازيل، ١٩٩٨ و ٢٠٠٨



المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، "الدراسة الاستقصائية الوطنية حسب عينات الأسر المعيشية" (١٩٩٨ و ٢٠٠٨).

ملحوظة: العاملات بلا وثائق، وعاملات المنازل، والعمل بلا أجر، والعمل في مجالات إنتاج للاستهلاك الشخصي وفي البناء للاستخدام الشخصي.

(أ) لا يشمل سكان الريف في روندونيا، وآدري، والأمازون، وبرا، وأمبا.

٣٥ - ومن إجراءات التصدي لأوجه عدم المساواة والتمييز الجنساني في سوق العمل، هناك برنامج دعم فرص التكافؤ بين الجنسين، الذي أطلق في عام ٢٠٠٥ بدعم من منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ويتمثل الهدف الرئيسي منه في تعزيز المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال بلورة مفاهيم وممارسات جديدة في إدارة الموارد البشرية، والثقافة السائدة في تلك المؤسسات. وتكافؤ الشركات على تلك الابتكارات بمنحها خاتم الجودة. ويستمر حقها في استخدام الخاتم ١٢ شهرا تطبع به خلالها رسائلها إلى المؤسسات الأخر كدليل بين على التزامها بالمساواة بين الجنسين. لذا، روعيت في الاستراتيجية التي اعتمدها البرنامج ضرورة تشجيع الشركات على أن تلتزم طوعا بهذه المساواة، وتضع لها خطة عمل لتعزيز المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة في مجال العمل.

٣٦ - ومنحت النسخة الأولى من برنامج خاتم الجودة إلى ١١ شركة من القطاع الخاص. وفي نسخة عام ٢٠٠٧ الثانية من البرنامج، بلغ عدد شركات القطاع الخاص والقطاع العام التي انخرطت في البرنامج ٥٠ مؤسسة وشركة بلغ من بينها عدد المؤسسات والشركات التي قدمت خطة عمل ٣٦ مؤسسة وشركة، وفازت بالخاتم ٢٣ مؤسسة نفذت ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الإجراءات المتوخاة. وفي عام ٢٠٠٩، انخرطت في البرنامج ٨٤ مؤسسة.

٣٧ - وهناك أيضا في مجال العمل برنامجان جديداً يستحقان الذكر. ويهدف أحدهما، وهو برنامج العمل، والصناعة التقليدية، والسياحة والاستقلال الذاتي للمرأة، إلى تعزيز السياسات العامة لتشجيع السياحة المحلية، عن طريق صياغة استراتيجيات لقطاع منتجات الصناعة التقليدية، تكفل للمرأة العاملة فيه استقلاليتها ودورا فاعلا، وذلك في ظل منظور يراعي المساواة بين الجنسين والهوية الثقافية للمنطقة. أما برنامج عمل المرأة والمشاريع النسائية الذي أطلق في عام ٢٠٠٧، فهو يرمي إلى تشجيع النساء ودعمهن في إنشاء وتنمية مشاريع تجارية خاصة بهن.

٣٨ - ويشكل البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية لخدمة المرأة الذي هو عبارة عن خط ائتمان خاص للمرأة الريفية، إحدى أدوات التشجيع على أعمال المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الزراعة الأسرية. وقد أبرم البرنامج في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٦٩٧ ٣٥ عقداً. بلغ إجمالي يزيد على ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمت لفائدة المرأة الريفية في شكل قروض ترتفع مبالغها من موسم حصاد إلى آخر. وبهذا الحافز، ارتفعت حصة المرأة في عقود توزيع الائتمان من ١٠,٤١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢٥,٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٣٩ - ومما مكن من تحقيق الوصول إلى هذه القروض، أنه، في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، صدرت في إطار البرنامج الوطني لأوراق الهوية للمرأة الريفية العاملة، ٥٦٠ ٠٠٠ وثيقة إثبات هوية، ولم يرقم البرنامج بإصدارها دون مقابل، فحسب، بل ووضع أيضا إجراءات تعرّف المرأة على نحو ملموس بضرورة، وفائدة وثائق الحالة المدنية والمهنية، وترشدها إلى سبل الاستفادة من السياسات العامة المنتهجة في مجال الإصلاح الزراعي، والزراعة الأسرية، والضمان الاجتماعي.

٤٠ - ثم إنه فيما يتعلق كذلك بالمرأة الريفية، تجاوزت النتائج التي حققت في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ في الخطة الوطنية الأولى للسياسات المتعلقة بالمرأة الهدف المتوخى في إطار الالتزام المعلن بإصدار ٤٠٠ ٠٠٠ من سندات الملكية المشتركة، بالنسبة لقطع الأراضي التي هي ملك مشترك بين زوجين، وسندات ملكية قطع أراض لجميع الأسر

المستفيدة من الإصلاح الزراعي، حيث بلغ عدد النساء اللائي استفدن من مشروع التوطين ٦٥٣ ٤١٥ امرأة. ووصلت نسبة عدد الحائزات منهن على قطع أراض حتى بداية العقد الحالي إلى ١٣ في المائة. وبفعل التدابير الجديدة، بلغت النسبة المئوية ٥٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وتثبت البيانات المتاحة حدوث ارتفاع كبير في عدد النساء الريفيات اللائي استفدن من برامج الائتمان والإصلاح الزراعي، وهو ما يدخل باطراد تحسينات على الظروف المعيشية لآلاف النساء ويحقق استقلاليتهن.

المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار

٤١ - سلّم في الخطة الوطنية الثانية بضرورة انتهاج سياسات بشأن المرأة تنطلق من تحقيق مشاركتها على عدة واجهات، بدءاً بالانضمام إلى منظمات المجتمع المدني، وصولاً إلى تولّي مناصب ومهام انتخابية في الحكومة. وتقبل النساء حالياً بأعداد كبيرة على الانضمام إلى مختلف الرابطات المهنية، كالغرف التجارية، والنقابات، والجامعات، والأحزاب السياسية^(٥).

٤٢ - وتزداد مشاركة المرأة في دوائر السلطة في البلد على نحو هادئ وبطريقة تدريجية. (انظر الجدول ١) ففي انتخابات عام ٢٠٠٦، لم تنتخب سوى ١٧٦ امرأة من أصل ٢٤٩٨ مترشحة (اثنتان ترشحتا لمنصب الرئاسة الجمهورية، و ٢٦ رشحاً لشغل مناصب في حكومات الولايات، و ٣٥ ترشحاً لمجلس الشيوخ، و ٦٥٢ ترشحاً لمجلس النواب الاتحادي و ١٧٨٣ ترشحاً للجمعيات التشريعية). وانتخبت من ذلك المجموع ١٢٣ امرأة (١١,٦١ في المائة) لشغل جزء من مقاعد الجمعيات التشريعية للولايات ودائرة العاصمة الاتحادية البالغ عددها ١٠٥٩ مقعداً. وتمثل المرأة ١١,١ في المائة من عدد حكام الولايات البالغ ٢٧ حاكماً، و ٧,٥ في المائة من عدد رؤساء البلديات البالغ ٥٥٥٩ رئيس بلدية. ويلاحظ أن تدني نسبة تمثيلها في هذه الواجهة الأصعب يزداد سوءاً بين أعداد النساء السود، ونساء الشعوب الأصلية، والشابات، والسحاقيات، والنساء ذوات الإعاقة، والعاملات الريفيات، وخادمات المنازل، ونساء القطاعات الشعبية.

(٥) في هذه المؤسسات، تشكل النساء في العادة أفرقة تكون عبارة عن منتديات في شكل لجان تنسيق، وإدارات وخلايا تهدف إلى الاضطلاع بدراسات وتقديم مقترحات بشأن المواضيع التي تخص المرأة والعلاقات الجنسانية لدى المؤسسات المناظرة في الدولة والمجتمع. وعلى صعيد مؤسسات المجتمع، يجدر بالذكر حركات تحرير المرأة والحركات النسائية بمختلف أنواعها: النساء السود، ونساء المجتمعات الأصلية، والمرأة الريفية، وخادمات المنازل، وربات المنازل، ورباطات الأمهات. وتتوحد هذه الفئات في هويات مشتركة تتجاوز نوع الجنس وتحددها وحدة الظروف الاجتماعية، والعرق أو الإثنية، والميول الجنسية، وما إلى ذلك. ومن منتديات المشاركة النسائية الأخرى، هناك حركات الدفاع عن البيئة، وحقوق الإنسان، والسحاقيات، والمثليين، وحاملتي صفات الجنس المقابل (اللوأطيون والأخنات)، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال والشباب.

توزيع الرجال والنساء حسب المهام المضطلع بها في مجموعة مختارة من مواقع السلطة
واتخاذ القرار، البرازيل، ٢٠٠٩

السلطة	المنصب/المهمة	نساء		رجال		المجموع
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
التشريعية	نائب اتحادي	٤٥	٨,٧٧	٤٦٨	٩٣,٢٣	٥١٣
	نائب ولاية/دائرة العاصمة	١٢٣	١١,٦٠	٩٣٦	٨٨,٤٠	١,٠٥٩
	عضو مجلس بلدي	٦,٥٥٦	١٢,٦٥	٤٥,٢٥٢	٨٧,٤٠	٥١,٨٠٨
	عضو مجلس شيوخ	١٠	١٢,٣٤	٧١	٨٧,٦٥٤	٨١
التنفيذية	رئيس الجمهورية	—	—	١	١٠٠,٠	١
	حاكم	٣	١١,١٠	٢٤	٨٨,٩	٢٧
	رئيس بلدية	٤١٨	٧,٥٠	٥,١٤١	٩٢,٥	٥,٥٥٩
القضائية	مدع عام في المحكمة الاتحادية العليا	٢	٢٢,٢	٩	٧٧,٨	١١
	مدع عام في محكمة العدل العليا	٥	١٦,٧	٣٠	٨٣,٣	٣٥
	مدع عام في محكمة العمل العليا	٥	٥٢٣,٨	٢١	٦٧,٢	٢٦ ^(١)
	مدير عام في محكمة الانتخابية العليا	١	١٦,٧	٦	٨٣,٣	٧
	مدع عام في المحكمة العسكرية العليا	١	٧,١	١٤	٩٢,٩	١٥
	المجموع	١٤	١٧,٥	٨٠	٨٢,٥	٩٤ ^(١)

المصدر: المحكمة الانتخابية العليا؛ والمحكمة الاتحادية العليا والموقع الشبكي <http://www.brasil.gov.br>.

(أ) هناك منصب شاغر.

٤٣ - وفي المشهد الدولي، كانت البرازيل من أول البلدان التي كفلت الحقوق السياسية للمرأة، غير أنها لا تزال ضمن مجموعة البلدان التي توصف جهودها المبذولة فيما يتعلق بوجود المرأة في البرلمان بأنها متوسطة أو سيئة. فقد كان ترتيب البلد في عام ٢٠٠٩، استناداً لما أورده "الاتحاد البرلماني الدولي"، في المرتبة ١٠٧ بين ١٨٧ بلداً، وكان متوسط تمثيل المرأة فيه أقل من متوسطه في البلدان الأمريكية التي بلغ فيها ٢٢,٦ في المائة في مجلس النواب، و ٢٠,٢ في المائة في مجلس الشيوخ.

٤٤ - وتشكل الكتلة النسائية في مجلسي النواب والشيوخ الآلية الوطنية القائمة في السلطة التشريعية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد عملت الكتلة بتنسيق وثيق مع أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة لإدراج مناقشة المساواة بين الجنسين ضمن المواضيع الرئيسية لجدول أعمال مجلس النواب، كالأزمة المالية والتغييرات في القانون المدني. وتتألف الكتلة النسائية في مجلس النواب حاليا من ٤٥ نائبة من ١١ حزبا. وفي مجلس الشيوخ، تتكون الكتلة من ١٠ عضوات من أربعة أحزاب.

٤٥ - ويشكل تنقيح القانون ٩٧/٩,٥٠٤ لعام ٢٠٠٩، مكسبا كبيرا صوب زيادة المشاركة النسائية. وكانت لجنة ثلاثية ترأسها أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة قد عرضت مشروع تعديله، وأخذت الكلمة في المناقشات التي أجريت في مجلس الشيوخ الوطني بشأن الإصلاح السياسي. ونتيجة لهذا العمل المكثف الذي أنجزته كل من تلك اللجنة، والكتلة النسائية، استعيض عن لفظة "يحتفظ" الواردة في الصياغة الأصلية بلفظة "يستوفي" مع تأكيد ضرورة أن يرشح كل حزب ما لا يقل عن ٣٠ في المائة ولا يزيد على ٧٠ في المائة من كلا الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، كفل عملهما للمرأة الاستفادة من صندوق الأحزاب لتمويل حملاتهما الانتخابية والحصول على ١٠ في المائة من الوقت المخصص مجانا للدعاية الانتخابية^(٦).

(٦) فيما يلي التعديلات التي أدخلها القانون رقم ٢٠٠٩/١٢٠٣٤ المتعلق بتوسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة:

(أ) يبدأ نفاذ الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من القانون رقم ١٩٧٧/٩٥٠٤ بالصيغة التالية: "من مجموع عدد الحصص الموزعة بموجب القواعد المنصوص عليها في هذه المادة، يستوفي كل حزب أو إئتلاف الشرط الداعي إلى ألا تقل نسبة ترشيحات النساء أو الرجال على حد سواء عن ٣٠ في المائة ولا تزيد على ٧٠ في المائة".

(ب) تضاف الفقرة الفرعية '٥' والفقرة الفرعية ٥ إلى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٩٩٥/٩٠٩٦ الذي يحكم توزيع موارد صندوق الأحزاب فيما يلي نصهما:

'خامسا' - فيما يتعلق بإنشاء وتعهد برامج لتعريف المشاركة السياسية للمرأة والترويج لها وفقا للنسبة المئوية التي ستحددها الهيئة الوطنية لإدارة الأحزاب، مع الالتزام بنسبة تمثيل لا تقل عن ٥ في المائة إلى المجموع".

خامسا مكررا - يتعين على الحزب الذي لا يمثل لنص الفقرة الفرعية '٥' من هذه المادة أن ينفق في العام التالي من حصته في الأموال المخصصة له من صندوق الأحزاب نسبة ٢,٥ في المائة على هذا الهدف ولا يجوز له أن ينفقها على أي نشاط آخر.

(ج) تضاف المادة ٤٥ من القانون رقم ٩٠٩٦ المتعلقة بالدعاية الحزبية المجانية إلى الفقرة الفرعية التالية: '٤' تشجيع المشاركة السياسية للمرأة وتوسيع نطاقها وتخصيص حصة من الوقت للمرأة لتحدها الهيئة الوطنية لإدارة الأحزاب وسيلتزم في ذلك بنسبة دنيا قدرها ١٠ في المائة".

٤٦ - ويضم المحفل الوطني للدوائر النسائية للأحزاب السياسية عضوات يمثلن ١٦ حزبا^(٧). ويرمي المحفل إلى رصد ودفع تقدم المرأة في الدوائر الحزبية، والتعاون مع الإئتلافات السياسية النسائية، والتأثير في مناقشات الإصلاح الانتخابي وسير العمل القضائي والانتخابي؛ والمناداة بإدراج المطالبات النسائية في البرامج الانتخابية؛ واتخاذ إجراءات لتشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات، والتأثير على نحو فعال في التصدي لمظاهر التمييز ضد المرأة.

٤٧ - وبدعم من المجلس الوطني لحقوق المرأة، وضع المحفل برنامج زيادة عدد النساء في السلطة الذي يتضمن السياسات التي سيتنفذها المترشحات للمناصب الانتخابية. والبرنامج مستمد من الحملة المستمرة التي تحمل الاسم نفسه التي أطلقت في عام ٢٠٠٩ بهدف إجراء تغيير على هيكل السلطة ومؤسساتها، وفي الثقافة والعقليات السائدتين، تتمخض عنه علاقات اجتماعية جديدة بين الرجل والمرأة^(٨). ومن التدابير الأخرى التي اتخذها المحفل بالاشتراك مع أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة/رئاسة الجمهورية، صياغة المواد البيداغوجية لتدريب النساء الحزبيات، مما يساهم بذلك في زيادة عدد النساء اللاتي يترشحن للانتخابات. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستعقد في عام ٢٠١٠ حلقات دراسية إقليمية في ١٠ دول. وتشكل المشاركة السياسية للنساء السود بوجه خاص أحد دواعي التفاؤل حيث قامت أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإصدار دليل خاص بمن أجل تعزيز المساواة بين الأعراق.

(٧) من الأحزاب السياسية الـ ٢٧ المسجلة في البرازيل، هناك ١٦ حزبا لديها نوع من التنظيم النسائي الداخلي: حزب الديمقراطيات؛ الحزب الشيوعي البرازيلي؛ والحزب الشيوعي في البرازيل؛ وحزب العمال الديمقراطي؛ والحزب الإنساني التضامني؛ وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية؛ والحزب الشعبي؛ والحزب الشعبي الاشتراكي البرازيلي؛ والحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي؛ وحزب العمال؛ وحزب العمل البرازيلي؛ وحزب العمل الوطني؛ وحزب الخضر.

(٨) جرى تحديث خطة زيادة عدد النساء في السلطة، التي وضعها المحفل الوطني للدوائر النسائية للأحزاب السياسية، بدعم من أمانة السياسات المتعلقة بالمرأة/رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني لحقوق المرأة لانتخابات عام ٢٠٠٨، بمناسبة الانتخابات التي ستعقد على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات في عام ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ستجرى انتخابات لرئاسة الجمهورية، وحكومات الولايات، ودائرة العاصمة الاتحادية، ولثلاث أعضاء مجلس الشيوخ الاتحادي، ومجلس النواب الاتحادي، والجمعيات التشريعية للولايات، ودائرة العاصمة الاتحادية. ويسعى الموقع الإلكتروني <http://www.maismulheresnopoderbrasil.com.br> إلى نشر المعلومات والإحصاءات، والنصوص، والمقالات والدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة وفي مواقع السلطة واتخاذ القرار، مما لا يشمل إشراك المرأة في السلطات الثلاث، فحسب، بل وكذلك في الشركات العامة والخاصة، وفي الأحزاب السياسية والحركات ومنظمات المجتمع المدني.

٤٨ - وفي السلطة القضائية، يتضح أن هناك عددا كبيرا من النساء في الوظائف الفنية التي يخضع العمل فيها لاجتياز مسابقة عامة (مجموعة امتحانات)، وأن الصورة تنقلب في الدوائر العليا. فنسبة تمثيل المرأة في صفوف المحامين تبلغ ٤٥,٩ في المائة، و ٣٤,٤ في المائة بين القاضيات، و ١٩,٤٥ في المائة بين أعضاء المجالس الوطنية للعدالة. وفي المحاكم العليا، كان هناك في عام ٢٠٠٩ في مناصب المدعين العامين ١٤ امرأة (١٧,٥ في المائة). وفي السلطة التنفيذية، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في أعلى المناصب من ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي السلك الدبلوماسي، لم تكن نسبة عدد النساء تزيد في عام ٢٠٠٣ على ٦,١ في المائة إلى مجموع السفراء البرازيليين. وهناك الآن ٢١ امرأة تمارس هذه الوظيفة من مجموع ١٧٧ (١١,٨٦ في المائة من مجموع الدبلوماسيين في هذه الفئة، في حين يبلغ متوسط نسبة عدد النساء في السلك ٢١,١ في المائة).

المراجع

معهد الأبحاث الاقتصادية التطبيقية وأمانة التخطيط والاستثمارات الاستراتيجية (٢٠١٠) "الأهداف الإنمائية للألفية، التقرير الوطني الرابع للمتابعة".

الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة.

الخطة الوطنية الثانية للسياسات المتعلقة بالمرأة. نتائج الطلبات الصادرة عن المؤتمر الوطني الثاني بشأن السياسات المتعلقة بالمرأة.

الأمانة الرئاسية للسياسات المتعلقة بالمرأة (٢٠٠٩). التقرير المتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية الأولى للسياسات المتعلقة بالمرأة.